

دراسة تحليلية للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٢١)

الدكتور علاء صادق علي*

(تاريخ الإيداع ٨/١/٢٠٢٤ - تاريخ النشر ٨/١٠/٢٠٢٤)

□ ملخص □

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، كما يستخدم البحث منهجية التكامل المشترك وفق مفهوم غرانجر لتحليل العلاقة الطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري، حيث تبدأ بتحديد ما إذا كان كل من المتغيرين ثابتاً (أي قيمته تتقلب حول متوسط ثابت) أم غير ثابتاً (أي قيمته تتغير بمرور الوقت). إذا كان كلا المتغيرين غير ثابتين بنفس الرتبة، فإنهما قد يكونان متكاملين، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بينهما. تتمثل الخطوة التالية في بناء نموذج تصحيح الخطأ الذي يوضح كيفية عودة المتغيرات إلى حالة التوازن طويلة الأجل بعد حدوث صدمات قصيرة الأجل. وأخيراً، يتم استخدام اختبارات السببية من غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة قوية ومتبادلة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد السوري، هذه العلاقة تتميز بكونها طويلة الأجل وذات تأثير سلبي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، تخفيض قيمة العملة، الصادرات، الواردات.

* عضو هيئة تعليمية (قائم بالأعمال)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

An Analytical Study of the Relationship Between the Exchange Rate and Syria's Trade Balance during the (٢٠٢١-٢٠٢٢) Period

Dr. Alaa Sadek Ali *

(Received 1/8/2024.Accepted 8/10/2024)

□ABSTRACT □

The research aims to investigate the relationship between the exchange rate and the trade balance of Syria during the period 2002-2021. The research adopted a descriptive-analytical approach by reviewing a number of Arab and foreign studies that addressed the relationship between the exchange rate and the trade balance. Additionally, the research employs the cointegration methodology based on Granger's concept to analyze the long-term relationship between the Syrian exchange rate and trade balance. This involves determining whether both variables are stationary (i.e., their values fluctuate around a constant mean) or non-stationary (i.e., their values change over time). If both variables are non-stationary of the same order, they may be cointegrated, indicating a long-term relationship between them. The next step is to construct an error correction model that explains how the variables return to their long-term equilibrium state after short-term shocks. Finally, Granger causality tests are used to determine the direction of the causal relationship between the variables.

The research findings indicated a strong and reciprocal relationship between the exchange rate and the trade balance in the Syrian economy. This relationship is characterized by being long-term and having a negative impact, as an increase in the exchange rate leads to an increase in the trade deficit.

Keywords: Exchange Rate, Trade Balance, Devaluation, Exports, Imports.

* Member of Technical Board (Academic Assistant), Department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

مقدمة:

يُعدّ الميزان التجاري المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني لأي دولة، ويُعرف على أنه الفرق بين صادرات تلك الدولة ووارداتها خلال فترة زمنية محددة، وهو بذلك يشكل الجزء الأساسي لميزان مدفوعاتها، هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر عليه أهمها سعر الصرف الذي يحتل حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية فهو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وبالتالي فإن التغير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية للدولة وميزانها التجاري.

إنّ العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري هي علاقة متبادلة ومعقدة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل مباشر وغير مباشر؛ فعندما يرتفع سعر صرف عملة بلد ما، تصبح صادرات هذا البلد أعلى بالنسبة للبلدان الأخرى، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض الصادرات. وعلى الجانب الآخر، تصبح الواردات أرخص، مما يشجع على زيادة الاستيراد. هذا بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري؛ وعكس ذلك، عندما ينخفض سعر الصرف، تصبح الصادرات أرخص وأكثر تنافسية، مما يزيد الطلب عليها ويزيد الصادرات، بينما تصبح الواردات أغلى، مما يقلل من الاستيراد ويحسن الميزان التجاري.

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر صرف الليرة السورية والميزان التجاري السوري خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، وإبراز أثر الأزمة السورية على تلك العلاقة.

الدراسات السابقة:

١- دراسة جمال وآخرون (٢٠١٩) بعنوان: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية.

هدف الدراسة الى دراسة وتحليل أثر تطورات تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة ١٩٨٠-٢٠١٥، حيث لم تتوافق تطورات تخفيض العملة على الميزان التجاري سواء من جانب الصادرات أو الحد من الواردات نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي، تمّ بناء نموذج قياسي لتوضيح العلاقة واتجاهها خلال المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وأظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة في اتجاه واحد من الميزان التجاري الى سعر الصرف، كما أظهرت نتائج التقدير الى معنوية التأثير الإيجابي في المدى الطويل وعدم وجود علاقة في المدى القصير.

٢- دراسة علي (٢٠٢٠) بعنوان: أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري.

بحثت الدراسة في أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات والذي يتوقف على حساسية عناصر ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف الحقيقي، استخدمت الدراسة طرق تحليل سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات (طريقة المرونة، طريقة الامتصاص، وطريقة العملة) للتعامل مع تأثير أسعار الصرف الحقيقية على ميزان المدفوعات، ومن خلال توظيف المناهج التحليلية خلصت الدراسة إلى أنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإنفاق والواردات، في حين لم يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تخفيض الصادرات.

٣- دراسة أحمد (٢٠٢١) بعنوان: أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات: دراسة السودان خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠١٧.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدم استقرار سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني من خلال استخدام منهج التحليل الإحصائي والقياسي، تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية من تقارير بنك السودان المركزي، والعرض الاقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، والكتب والمراجع، والمصادر الرئيسية تتمثل في النتائج التي تم استنتاجها من المعادلة التي تمت صياغتها باستخدام برنامج Eviews والزيارات الميدانية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مع ضعف قيمة الصادرات وزيادة الواردات الذي يؤدي إلى المعروض من النقد الأجنبي ويزيد عجز ميزان المدفوعات.

٤- دراسة (Upadhyaya, etal, 2020) بعنوان:

Exchange Rate Volatility and Exports Some New Estimates from the Asean -5.

تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات: أدلة جديدة من خمس دول جنوب شرق آسيا. هدفت الدراسة إلى بيان تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية في خمس دول آسيوية خلال الفترة الممتدة من (١٩٧٥ - ٢٠١٦) لإندونيسيا ومن (١٩٩٤ - ٢٠١٦) لتايلاند، أما بالنسبة لبقية الدول الأخرى المدروسة (ماليزيا، سنغافورة، الفلبين) تم خلال الفترة (١٩٧٩ - ٢٠١٦)، وقد استخدمت الدراسة المتغيرات الآتية: الناتج المحلي الإجمالي GDP، شروط التجارة، تقلب سعر الصرف، حجم الصادرات، تم تقدير العلاقة باستخدام اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي على أداء التصدير.

٥- دراسة (Irimiya, etal, 2023) بعنوان:

The Effect of Exchange Rate Fluctuations on Balance of Payments in Nigeria.

تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا. ركزت هذه الدراسة على التأكيد على ضرورة وجود سعر صرف ثابت ومُنظم للبنك المركزي النيجيري في ظل انخفاض النيرة النيجيرية، وهدفت إلى دراسة آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا. وتم اعتماد تصميم البحث الوصفي، وتم اختبار تأثير تقلب سعر الصرف على الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، والحساب المالي لميزان المدفوعات. وتم الحصول على البيانات الثانوية من موقع البنك المركزي النيجيري والمكتب الوطني للإحصاء للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩. كشفت نتائج الدراسة أن سعر الصرف غير المستقر نسبياً مؤخراً أدى إلى اضطراب في ميزان المدفوعات في نيجيريا، وكان من مضمون هذا الاكتشاف أن سعر الصرف غير المستقر أدى إلى إضعاف قيمة النيرة النيجيرية، مما أدى إلى تثبيط صادرات السلع المحلية وجعل واردات السلع الأجنبية أكثر تكلفة وعقبة أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يؤثر سلباً في النهاية على ميزان المدفوعات.

٦- دراسة (Mallick, etal, 2024) بعنوان:

Impact of Exchange Rate on Trade Balance of India: Evidence from Threshold Cointegration with Asymmetric Error Correction Approach.

تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري للهند: دليل من التكامل الحدي مع نهج تصحيح الخطأ غير المتماثل.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري في الهند، مع التركيز على تحديد ما إذا كانت هذه العلاقة متماثلة أم غير متماثلة. بعبارة أخرى، هل تؤثر الزيادة أو الانخفاض في سعر الصرف بنفس الطريقة على الميزان التجاري؟ استخدم الباحثون هذه التقنية الإحصائية لتحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيري الميزان التجاري وسعر الصرف، هذا النموذج يسمح بتحليل استجابات المتغيرات للانحرافات عن حالة التوازن على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الاستجابات قد تختلف باختلاف اتجاه الانحراف (إيجابي أو سلبي). أظهرت النتائج أن العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف في الهند هي علاقة غير متماثلة، وجدت الدراسة أن الميزان التجاري يستجيب بشكل أكبر للزيادات في سعر الصرف مقارنة بالنقصان، هذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تدهور أسرع في الميزان التجاري مقارنة بتحسين الميزان التجاري نتيجة لانخفاض سعر الصرف؛ من ناحية أخرى، وجدت الدراسة أن سعر الصرف يستجيب بشكل أكبر للنقصان في الميزان التجاري مقارنة بالزيادات، أي أن تدهور الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض أسرع في سعر الصرف مقارنة بتحسين سعر الصرف نتيجة لتحسن الميزان التجاري.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغيرات المدروسة، خاصة أنها في نفس النطاق أو المجال (القطاع الخارجي)، لذلك تم الاعتماد على تلك الدراسات في تغطية الجانب النظري من هذا البحث. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات ركزت على جانب واحد في التحليل وهو تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، أما الدراسة الحالية فتتناول دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري على اعتبار أن سعر الصرف صلة وصل الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي هذا من جانب، ومن جانب آخر لا توجد دراسة أكاديمية علمية حديثة درست الحالة السورية في هذا المجال، إذ تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على نماذج وأساليب الاقتصاد القياسي.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية سياسة سعر الصرف كإحدى أدوات السياسة النقدية كونها وسيلة فعالة في التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي ومتغيراته الداخلية والخارجية، وفي ظل ما تعاني منه التجارة الخارجية السورية من نقاط ضعف ترتب عليها تعاظم العجزات المتتالية في الميزان التجاري للدولة السورية، خاصة في ظل الأزمة التي تمر بها، كان لابد من دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال المدة المدروسة؛ فالتغيرات في سعر صرف الليرة السورية تؤثر بشكل نسبي في أسعار واردات الدولة السورية وصادراتها، كما أن قيمة تلك الصادرات والواردات تؤثر في سعر صرف الليرة السورية، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل هناك علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١؟

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الذي يلعبه سعر صرف الليرة السورية كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري للدولة السورية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لبيان تأثير وتأثير تغيرات سعر الصرف بالتقلبات في قيم الصادرات والواردات السورية خلال المدة المدروسة خاصة في ضوء ما تتعرض له الدولة السورية من حروب إرهابية وأزمات وعقوبات اقتصادية أرهقت اقتصادها وأثرت على هيكله الإنتاجي وحركة تجارتها الخارجية.

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١.

٢٠٢١.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الآتية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطلاع على عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، كما يستخدم البحث منهجية التكامل المشترك وفق مفهوم غرانجر لتحليل العلاقة الطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري، حيث تبدأ بتحديد ما إذا كان كل من المتغيرين ثابتاً (أي قيمته تتقلب حول متوسط ثابت) أم غير ثابتاً (أي قيمته تتغير بمرور الوقت). إذا كان كلا المتغيرين غير ثابتين بنفس الرتبة، فإنهما قد يكونان متكاملين، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بينهما. تتمثل الخطوة التالية في بناء نموذج تصحيح الخطأ الذي يوضح كيفية عودة المتغيرات إلى حالة التوازن طويلة الأجل بعد حدوث صدمات قصيرة الأجل. وأخيراً، يتم استخدام اختبارات السببية من غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الميزان التجاري: يُعبر الميزان التجاري عن الحصيلة النهائية للفارق بين الصادرات السلعية والخدمات والمستوردات السلعية والخدمات خلال دورة مالية واحدة، إذ أدت السياسة التجارية المتمثلة في ربط الاستيراد بالتصدير والمركزية في إدارة التجارة الخارجية إلى ما عرف بظاهرة التصدير الوهمي، وبالتالي زيادة الصادرات الفعلية من خلال ظهور حالات التلاعب من قبل بعض المصدرين، وذلك بتضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على فارق السعر المتحصل من قطع التصدير والتخفيض المصطنع لقيم الواردات من أجل زيادة حجمها المستورد بقطع التصدير (هرمز وقابلي، ٢٠١٤، ص ١٢). تؤمن الصادرات القطع الأجنبي اللازم لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض العجز في الميزان التجاري، وتشجع على إنتاج منتجات ذات نوعية جيدة وجودة عالية، كما تسرع من النمو الاقتصادي حيث أنّ الحصول على العملات الأجنبية يساهم في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة العوائد والفوائض المادية للدولة، وبشكل عام تنعكس نتائج إيجاباً على مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية مما يساهم باستقرار أسعار الصرف، وعلى النقيض تستنزف الواردات موجودات الدولة من القطع الأجنبي، وتؤدي إلى خسارة موارد الدولة بشكل عام (محمود وشعبان، ٢٠١٦، ص ٢٧).

يوضح الميزان التجاري العلاقة بين الصادرات والواردات، ومدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من الواردات فإنّ الرصيد يكون إيجابياً، أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فإنّ الرصيد يكون سلبياً، حيث يُطلق على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابع، والميزان التجاري ذي الرصيد السلبي الميزان التجاري الخاسر.

يُعد الميزان التجاري ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي، فالفائض في الميزان التجاري يُعبّر عن عوامل صحية في الاقتصاد، فهو يُشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يُشير إلى القدرة التزامية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته، وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية عملته المحلية في أسواق الصرف العالمية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، إضافة إلى الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات الدولة في تلبية حاجاتها وزيادة صادراتها (حسين، ٢٠٠٢، ص ٥٢). إنّ العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف الذي يعانيه الاقتصاد، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات البلد المعني، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أنّ نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أنّ العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة (حسين، ٢٠٠٢، ص ٥٢).

ثانياً: سعر الصرف: سعر صرف العملة هو: عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى، وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وهو ثمن عملة ما مقومة في شكل عملة لدولة أخرى، أو هو نسبة سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وتعتبر لهذا الغرض إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها أو هي النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم (آل شبيب، ٢٠١١، ص ٣٧).

هناك طريقتان لتسعير العملات، وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر (إسماعيل، ٢٠١٣، ص ٢٢):

أ- التسعير المباشر (التسعيرة المؤكدة): هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الحالي هناك عدد قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة، ومن أهم هذه الدول بريطانيا.

ب- التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم، لأنها تعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعةً تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني.

من وظائف سعر الصرف الآتي (الحسني، ٢٠٠٢، ص ١٤٩-١٥٠):

١- وظيفة قياسية: يقوم المنتجون المحليون بمراقبة سعر الصرف بهدف قياسه ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية للسلع، لذلك يُمثّل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

٢- **وظيفة تطويرية:** لسعر الصرف تأثير في التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، وقد يؤدي سعر الصرف إلى إيقاف صناعات معينة والاعتماد على استيراد مخرجاتها التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

٣- **وظيفة توزيعية:** وذلك على مستوى الاقتصاد الدولي، بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، إذ يقوم بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم؛ فعملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (أي التغير في سعر صرفها) سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود كرسيد لدى المصارف المركزية في الدول الأخرى، كما تؤثر على التدفقات النقدية الدولية والتي تكون بقصد الاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد.

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري: يُعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الرئيسة الذي تستخدمه السلطات المالية للتأثير المباشر على حصيلة الصادرات لما له من أثر قوي ومباشر على الصادرات؛ فعند حدوث أي تغيير في سعر الصرف ينعكس ذلك على حجم العائد من الصادرات، ومن آثار سعر الصرف على الصادرات أنه عند انخفاض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى زيادة في العائد من الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى، لأنّ السعر في هذه الحالة يكون منخفض للمستورد الأجنبي وبالتالي تزداد المتحصلات من العملات الأجنبية ويكون السعر المحلي أقل، ولكن لتحقيق هذا الهدف يعتمد بالدرجة الأولى على درجة مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الإنتاج للوفاء بالطلب المتزايد حتى لا تزيد الأسعار المحلية. إنّ الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ انتعاش القطاع الإنتاجي كله فهي تمثل تيار إضافي إلى التيار القومي لأنّ عمليات التصدير تتضمن إنفاق الأجانب على سلع قطاع الإنتاج القومي، وعند ارتفاع سعر الصرف ترتفع أسعار الصادرات بالنسبة للمستورد الأجنبي لأنّ ارتفاع سعر الصرف يؤثر مباشرة على تكاليف الإنتاج من خلال أسعار مدخلات الإنتاج المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية، وعلى هذا الأساس فإنّ أي تغيير في سعر الصرف ينعكس على أسعار المنتجات المحلية (البشير، ٢٠١٧، ص ٥٣-٥٤).

عندما يتم تغيير قيمة العملة فإنّ هذا التغيير يؤثر على قيمة الواردات، فعند انخفاض سعر الصرف ترتفع أسعار الواردات بالعملة المحلية وبالتالي تزداد أسعار السلع المنتجة محلياً والتي تعتمد على المواد الخام المستوردة، ومن السياسات التي تتبعها السلطات المالية التأثير على حصيلة الواردات أنها تخفض سعر الصرف حتى ترتفع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يتحول المستهلك المحلي إلى البدائل المحلية مع ثبات العوامل الأخرى؛ وعند ارتفاع سعر الصرف تنخفض أسعار الواردات الأجنبية من السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج المحلية وعلى هذا الأساس بتوزيع أثر سعر الصرف على الواردات في اتجاهين بينما تقوى وتتعمق العلاقة بينهما، لذلك لا بد لواقعي السياسات الاقتصادية من التعامل مع هذه العلاقة بدقة لمعرفة الآثار التي تترتب على التغيير في سعر الصرف تجاه الواردات (البشير، ٢٠١٧، ص ٥٤-٥٥).

إنّ من أقوى الأسباب التي تؤدي لاختلال الميزان التجاري هو سعر الصرف، ذلك لأنّ تحديد سعر صرف أمثل وواقعي، بحيث يعكس القيمة الحقيقية للصادرات والواردات غالباً لا يكون موقفاً خاصة في الدول النامية، حيث أنه غالباً لا يكون سعر الصرف أقل من المستوى المطلوب لإزالة الفرق بين مستوى التضخم الداخلي والعالمي، ويحدث سعر الصرف تأثيراً على الميزان التجاري إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يفترض أن يكون عليه، فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح أسعار صادرات الدولة إلى الخارج أقل منافسة من

نظيراتها نسبة لارتفاع تكلفتها فيقل الطلب عليها، وفي الوقت نفسه ولنفس السبب أيضاً فإنّ الواردات تصبح أرخص فيكون ذلك مدعاة إلى زيادة الطلب عليها، وهذان السببان أي نقص الصادرات وزيادة الطلب على الواردات يؤديان إلى ظهور عجز في الميزان التجاري، غير أنه من الضروري جداً الإشارة إلى أن هذا التحليل لا ينطبق إلا في ظل افتراضات معينة أهمها أن يكون سعر الصرف من النوع الثابت، إذ لا يحدث ذلك في حالة سعر الصرف المعوّم لأنّ سعر الصرف يتعدل ليوافك الطلب؛ فتغير الطلب على الصادرات أو الواردات يتأثر بسعر الصرف الحقيقي وليس بسعر الصرف الاسمي بالرغم من أنّ سعر الصرف الاسمي هو أحد محدّدات سعر الصرف الحقيقي، كما أنّ ذلك يحدث في ظل اقتصاد مفتوح (حرية التبادل التجاري)، وهذا عامل داخلي يعني أن الدولة هي التي تحدّد سعر الصرف (البشير، ٢٠١٥، ص ٢٦).

النتائج والمناقشة:

أولاً: دراسة تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

يتم دراسة الميزان التجاري السوري خلال ٢٠٠٢-٢٠٢١ من خلال دراسة مكوناته المتمثلة بالصادرات والواردات؛ إذ يمكن الاستدلال على طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري من خلال دراسة صادراته حسب طبيعتها، والتي تتكون في معظمها من المشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن، والأغنام، وسلع أخرى ذات قيم مضافة منخفضة، ومواد أولية، وهذا يدل على ضعف الهيكل الإنتاجي السوري، أما تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، ومن المعلوم أنه كلما ازداد ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي ازداد تأثير سعر الصرف على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات سواء السلع النهائية أو مستلزمات الإنتاج (عوامل الإنتاج) أو كليهما؛ إذ أنّ تقلبات سعر الصرف تؤثر في أسعار تكلفة الواردات والصادرات، ويتوقف ذلك على مجموعة من العوامل الأخرى مثل مرونة العرض والطلب، الطاقة الإنتاجية للدولة، كما تختلف درجة التأثير وفقاً لطبيعة نظام سعر الصرف المتبع. يبين الجدول الآتي تغيرات سعر الصرف ومكونات التجارة الخارجية السورية (الصادرات والواردات) خلال الفترة المدروسة:

الجدول (١) تغيرات سعر الصرف ومكونات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١ / مليون ليرة سورية

العام	الواردات السورية M	سعر صرف الدولار الأمريكي للمستوردات (ل.س)	الصادرات السورية X	سعر صرف الدولار الأمريكي للصادرات (ل.س)	الميزان التجاري (X-M)
٢٠٠٢	٢٣٥.٧٥٤	٤٦.٥٠	٣٠١.٥٥٣	٤٦.٠٠	٦٥.٧٩٩
٢٠٠٣	٢٣٦.٧٦٨	٤٦.٥٠	٢٦٥.٠٣٩	٤٦.٠٠	٢٨.٢٧١
٢٠٠٤	٣٨٩.٠٠٦	٤٨.٦٥	٣٤٦.١٦٦	٤٨.٦٥	- ٤٢.٨٤
٢٠٠٥	٥٠٢.٣٦٩	٥٠	٤٢٤.٣٠٠	٥٠	-٧٨.٠٦٩
٢٠٠٦	٥٣١.٣٢٤	٥٠	٥٠٥.٠١٢	٥٠	-٢٦.٣١٢
٢٠٠٧	٦٨٤.٥٥٧	٥٠	٥٧٩.٠٣٤	٥٠	-١٠٥.٥٢٣
٢٠٠٨	٨٣٩.٤١٩	٤٦.٦٥	٧٠٧.٧٩٨	٤٦.٤٧	-١٣١.٦٢١
٢٠٠٩	٧١٤.٢١٦	٤٦.٨١	٤٨٨.٣٣٠	٤٦.٦١	-٢٢٥.٨٨٦
٢٠١٠	٨١٢.٢٠٩	٤٦.٧٠	٥٦٩.٠٦٤	٤٦.٥٠	-٢٤٣.١٤٥
٢٠١١	٩٦٤.٩٢٨	٤٨.٥٦	٥٠٥.١٠٧	٤٨.١٠	-٤٥٩.٨٢١
٢٠١٢	٧٩٤.٢٧٧	٦٤.٨١	١٩٦.٤٥٢	٦٤.٤٢	-٥٩٧.٨٢٥

٢٠١٣	٩٤٤.٩٢٦	١٠٩.٩٢	١٧٤.٩٣٣	١٠٩.٧	-٧٧٠.٠٢٩
٢٠١٤	١.٥٦٢.٨٤٦	١٩٤.٣٢	١٧٥.٧٩٥	١٩٣.١٦	-١.٣٨٧.٠٥١
٢٠١٥	١.٤٩٧.٣٤٠	٢٧٠.٠٢	٥٥٦.٥٨٧	٢٦٨.٤	-١.٢٨٧.٢٧٥
٢٠١٦	٢.٢٣٨.٤٧٢	٤٦٠.٥٣	١.٠٨٩.٨٩٤	٤٥٧.٧٧	-١.٩٠٩.٩٥٣
٢٠١٧	٣.٠١٩.٩٢٢	٥٠٧.٢٠	١.٢٥٦.٥٦٩	٥٠٤.١٧	-٢.٦٦٨.٩٠٤
٢٠١٨	٣.٠٠٧.٧٦٩	٤٣٧.٣١	١.٠٤٧.٦٦٢	٤٣٤.٦٩	-١.٩٦٠.١٠٧
٢٠١٩	٢.٩٨٢.٦٦٩	٤٣٧.٣١	١.١٣٨.٨٩٠	٤٣٤.٦٩	-١.٨٤٣.٧٧٩
٢٠٢٠	٤.٦٢٢.٩١٨	٩٦٩.٣٨	٢.٣٠٨.١٠٦	٩٦١.٧٢	-٢.٣١٤.٨١٢
٢٠٢١	١٣.١٥٣.١٦٨	٢١٥٦.٦	٣.٨٢٢.٠٩٣	٢١٣٥.٤	-٩.٣٣١.٠٧٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام المدروسة.

وفق بيانات الجدول (١) تم تجزئة السلسلة الزمنية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠١١) هذه المرحلة تمثل واقع الميزان التجاري قبل الأزمة السورية، أما المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠٢١) وهي تمثل مرحلة الأزمة التي مرت وتمر بها الدولة السورية. نلاحظ خلال المرحلة الأولى من الدراسة أن سعر صرف الليرة السورية قد حافظ على استقراره تقريباً حيث بلغ وسطياً (٤٨.٠٤) ل.س مقابل الدولار الأمريكي الواحد فيما يخص المستوردات وبلغ وسطياً (٤٧.٨٣) ل.س مقابل الدولار الواحد فيما يخص الصادرات، في حين وصلت أعلى قيمة له (٥٠) ل.س للدولار الأمريكي الواحد خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧)، كما نلاحظ تفاقم عجز الميزان التجاري لتلك الفترة باستثناء عامي (٢٠٠٢، ٢٠٠٣)، وهذا يدل على ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تأمين متطلبات السوق المحلية ومتطلبات التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا بطبيعة الحال يعكس خللاً في بنية الاقتصاد السوري. أما مع بداية المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠٢١) نلاحظ أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي قد سجل انخفاضات متتالية خلال السنوات المدروسة، ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، منها ما هو مرتبط بسياسة مصرف سورية المركزي خلال الفترة المعنية، ومنها ما هو مرتبط بالنتائج الكارثية على الاقتصاد السوري بسبب الحرب والأوضاع الأمنية المتدهورة، ولكن رغم هذا التراجع الكبير في سعر الصرف، فإنه لا يمكن وصفه بانحيار كلي لقيمة الليرة السورية مقارنةً بحجم الآثار التدميرية المترتبة على الاقتصاد السوري بسبب تلك الأزمة.

وعند دراسة وتحليل تغيرات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري السوري خلال الفترة المدروسة يتضح لنا تغيرات سعر صرف الليرة السورية يتمثل بانخفاض سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي من (٤٨.٥) ل.س تقريباً عام ٢٠١١ إلى (٦٤.٥) ل.س تقريباً عام ٢٠١٢، إذ أن هذه الانخفاضات تُعزى إلى العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية آنذاك على الدولة السورية، إلى جانب الحرب على الدولة السورية والمضاربة بالإضافة إلى انخفاض قيمة الصادرات السورية وزيادة قيمة الواردات بالإضافة لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وتراجع التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج.

إن استمرار العوامل السابقة زاد من وتيرة الانخفاضات في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، حيث وصلت في عام ٢٠١٥ تقريباً إلى (٢٧٠) ل.س، ومع تمديد العقوبات المفروضة الدولة السورية بالإضافة إلى توقف عجلة الإنتاج والاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات الدولة المختلفة واستمرار المضاربة على سعر صرف الليرة السورية، كل ذلك أدى إلى استمرار تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار ليصل إلى أكثر من (٢١٥٠) ل.س عام ٢٠٢١، حيث نلاحظ من الجدول السابق تعاظم وتضاعف قيم المواد المستوردة

خلال هذه المدة، وخاصةً مستوردات السلع الاستهلاكية نظراً إلى الحاجة الماسة لتلبية حاجات السوق الأساسية نتيجة التراجع الكبير في الإنتاج السلعي المحلي خاصة بعد توقف الإنتاج الزراعي والصناعي في معظم مناطق البلاد، واستمرار انخفاض قيمة الصادرات السورية بالنسبة للواردات خلال تلك الفترة إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها وتوقف معظم المنشآت الاقتصادية عن العمل الإنتاجي نتيجة لعمليات التخريب الممنهج التي طالت بنية الاقتصاد الوطني، الأمر أدى إلى عجز كبير وملحوس في الميزان التجاري السوري وتعاضم القيم السلبية في رصيده.

إنّ تحليل مكونات الطلب والعرض على القطع الأجنبي في سورية خلال الفترة الثانية من الدراسة الممتدة (٢٠١١-٢٠٢١) يتبين زيادة الطلب على القطع الأجنبي (الدولار الأمريكي) لتمويل عمليات الاستيراد خاصة في ظل ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير وفق ما هو مبين في الجدول رقم (١)، وبالتالي ارتفاع فاتورة المستوردات نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ونشوء التضخم المستورد خاصة في ظل ارتفاع كلفة عناصر الإنتاج والمستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية التي في غالبيتها مواد وسلع مستوردة من الخارج الأمر الذي أدى لارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار وزيادة التضخم، كما أدى عدم الثقة بالليرة السورية إلى ظهور وانتشار ظاهرة الدولار "غير المعلنة" أي استخدام الدولار في تنفيذ بعض المعاملات التجارية كعمليات بيع وشراء العقارات مثلاً أدى لزيادة الطلب عليه، بالمقابل إنّ انخفاض قيمة الصادرات السورية أثر بشكل كبير على موارد القطع الأجنبي بسبب انخفاض حصيلة الصادرات بالإضافة لانعدام الموارد المتحققة من السياحة والهبات والقروض.

إنّ السياسة النقدية في سورية لم تكن موفقة بأن تكون أكثر فاعلية خلال الحرب على سورية في التدخل لمواجهة تلك الآثار السلبية الناجمة عن الوضع الاقتصادي المتولد في سورية، ولم تتمكن في الحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية ومنع تدهور وانخفاض قيمتها.

من المرجح بل من الملاحظ مما سبق أنّ السياسة النقدية في سورية اعتمدت على مبدأ تخفيض سعر صرف العملة الوطنية والذي يقصد به التعديل الهبوطي لقيمة عملة البلد، أي انخفاض في قيمة العملة بالنسبة للسلع أو الخدمات أو الوحدات النقدية الأخرى التي يمكن أن تبادّل بها تلك العملة (Okaro, 2017)، حيث يعد تخفيض قيمة العملة أحد الأدوات الأكثر استخداماً في الاقتصاديات النامية لتصحيح عجز الميزان التجاري، انطلاقاً من فكرة أنّ تخفيض قيمة العملة الوطنية للبلد بالنسبة للعملاء الأجانب سيرفع من تكاليف الواردات من السلع والخدمات مقومة بالعملة الوطنية فيترجع الطلب عليها ويقل حجمها ويجعل الصادرات من السلع والخدمات المقومة بالعملة الأجنبية أرخص وبالتالي يزداد الطلب الخارجي عليها، ويجب أن يراعى في هذه الحالة عدم الخلط بين مصطلحي تخفيض قيمة العملة (Devaluation) الذي تتخذه السلطة النقدية بموجب قرار رسمي لتحقيق أهداف معينة، وبين مصطلح انخفاض قيمة العملة (Depreciation) مقابل العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون للسلطة أي تدخل وإنما يحدث ذلك الانخفاض تلقائياً نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب (Onyia & Aniekwe, 2022).

من حيث المبدأ الاقتصادي النظري قد يساهم تخفيض قيمة العملة الوطنية في معالجة بعض الاختلالات (العجز مثلاً) في الميزان التجاري، إلا أنّ ذلك متوقف على مجموعة من الشروط نذكر منها (قدي، ٢٠٠٥، ص ٣٣):

- ١- اتساع الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
- ٢- ضرورة اتساع العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- ٣- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض.
- ٤- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية.
- ٥- الاستجابة لشروط مارشال ليرنر (مرونة الصادرات والواردات يجب أن تكون أكبر من الواحد الصحيح)،

وهذا لا يمكن توفره في أي بلد يمر بالظروف والضغط التي تمر بها الدولة السورية. وفقاً للطروحات النظرية يجب أن يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع حجمها الأمر الذي يؤدي لزيادة عرض العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض الطلب عليها (Onyia & Aniekwe, 2022)، ولكن من حيث الواقع الفعلي وبناءً على البيانات الرسمية إنَّ تخفيض قيمة الليرة السورية لم يكن له آثار إيجابية على زيادة الصادرات السورية بل على العكس تراجعت تلك الصادرات، ويعود ذلك إلى أنَّ الصادرات السورية لا تتمتع بالقدر الكافي من المرونة في الأسواق الخارجية كون أغلبها مواد أولية ومواد ذات قيمة مضافة منخفضة وبيع زراعية، بالإضافة إلى أن توقف المنشآت الإنتاجية عن العمل نتيجة العمليات الإرهابية التي طالت بنية الاقتصاد السوري والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية قد حدَّ من إمكانية التصدير وتراجع قيمة الصادرات.

كما تبين من الناحية النظرية أنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها المقومة بالعملة المحلية رغم بقاء أسعارها ثابتة بالعملة الأجنبية في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل التضخم، ولكن الواقع الفعلي انطلاقاً من البيانات الخاصة بواردات الدولة السورية خلال الفترة المدروسة، وخاصةً خلال الفترة الممتدة (٢٠١١-٢٠١٢)، يتضح تعظيم قيمة تلك الواردات، وذلك لأنَّ انخفاض كمية وقيمة الواردات يجب أن يترافق مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح، وبالتالي ينخفض الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة سوء وضع التبادل التجاري في سورية وزيادة عجوزات الميزان التجاري، وطبعاً هذا عائد لعدم إمكانية الاقتصاد السوري على إنتاج سلع وخدمات بديلة عن السلع والخدمات المستوردة التي ارتفعت أسعارها، وخاصةً تلك التي من الصعب الاستغناء عنها (سلع غذائية، قطع تبديل، مدخلات إنتاج، سلع وسيطة)، مما زاد تكلفة إنتاج المنتجات الوطنية التي تعتمد على السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة، وبالتالي أصبحت الدولة السورية تستورد سلعاً أكبر من قدرتها في ظل تعاظم قيم وارداتها بالنسبة لصادراتها يعني استمرار تفاقم عجز ميزانها التجاري، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية (الليرة السورية) والوقوع في فخ التضخم، على عكس ما تبنته الطروحات النظرية.

وبالتالي يمكن الاستنتاج من خلال المعطيات المتوفرة وفي ظل الواقع الراهن، أنَّ تخفيض قيمة الليرة السورية لم يكن له آثار إيجابية على الوضع الاقتصادي في سورية عموماً والتبادل التجاري مع الخارج (الميزان التجاري) بشكل خاص إذ أنَّ الشروط اللازمة لتلك العملية غير متحققة في سورية.

ثانياً: دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري السوري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة: الميزان التجاري (TB)، ووسطي سعر الصرف الصادرات والواردات (EX):

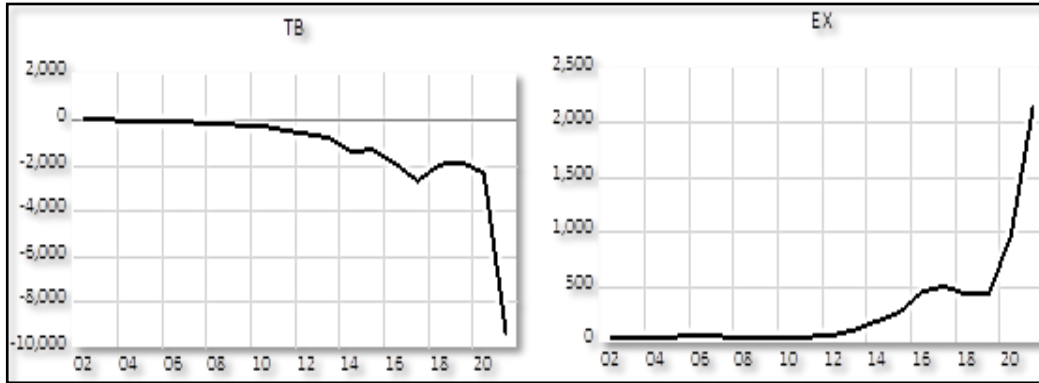
الجدول (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة

	وسطي سعر صرف التجارة الخارجية	الميزان التجاري
	EX	TB
Mean	303.2555	-1264.498
Median	57.30750	-528.8230
Maximum	2146.000	65.79900
Minimum	46.25000	-9331.075
Std. Dev.	497.0596	2094.552
Skewness	2.803565	-3.017991
Kurtosis	10.68541	12.25801
Jarque-Bera	75.42118	101.7865
Probability	0.000000	0.000000
Observations	20	20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يشير الجدول (٢) إلى تحليل وصفي لمتغيري سعر صرف الدولار الأمريكي في التجارة الخارجية (EX) والميزان التجاري السوري (TB) خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١. ويظهر التحليل أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة بلغ ٣٠٣.٢، بينما بلغ وسيط سعر الصرف ٥٧.٣، مما يدل على وجود ميل نحو زيادة سعر صرف الدولار في السنوات الأخيرة في مقابل السنوات الأولى من الدراسة، مع وجود بعض السنوات التي شهدت تراجع في سعر الصرف. وتشير القيم القصوى والصغرى لسعر الصرف، ٢١٤٦ و ٤٦.٢٥، إلى وجود تفاوت كبير في سعر صرف الدولار خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى تأثير سعر الصرف بعوامل عديدة وتغيرات قوية في العوامل الاقتصادية. بلغ انحراف سعر الصرف المعياري ٤٩٧.٠٥ مما يشير إلى وجود تباين كبير في سعر الصرف بين السنوات. وأظهر التحليل عدم التوزيع الطبيعي للسلسلة الزمنية لسعر الصرف، مما يشير إلى وجود بعض القيم المتطرفة التي تؤثر على الوسط الحسابي، وذلك بسبب وجود تفلطح والتواء في البيانات كما تؤكد ذلك إحصائية جارك بيره التي بلغت ٧٥.٤٢ مع احتمال ٠.٠٠٠. أما بالنسبة لمتغير الميزان التجاري (TB)، فيظهر التحليل أن متوسط الميزان التجاري بلغ -١٢٦٤.٤، وهذا يدل على وجود عجز متوسط في الميزان التجاري السوري خلال فترة الدراسة. بلغ وسيط الميزان التجاري -٥٢٨.٨، مما يشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري في معظم السنوات مع وجود بعض السنوات التي شهدت فائض. وتشير القيم القصوى للميزان التجاري والصغرى، ٦٥.٧٩ و -٩٣٣١.٠٧، إلى وجود تفاوت كبير في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى تأثير الميزان التجاري بعوامل عديدة وتغيرات قوية في العوامل الاقتصادية. بلغ انحراف الميزان التجاري المعياري ٢٠٩٤.٥ مما يشير إلى وجود تباين كبير في الميزان التجاري بين السنوات. وأظهر التحليل عدم التوزيع الطبيعي للسلسلة الزمنية للميزان التجاري، مما يشير إلى وجود بعض القيم المتطرفة التي تؤثر على الوسط الحسابي، وذلك بسبب وجود تفلطح والتواء في البيانات كما تؤكد ذلك إحصائية جارك بيره التي بلغت ١٠١.٧٨ مع احتمال ٠.٠٠٠.

الشكل (١) تطور متغيري الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١



يبين الشكل (٢) أن المتغيرات تتطور وفق منحنى متغير خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعطينا فكرة أولية عن عدم استقرارها، ولتوثيق ذلك نستخدم اختبارات جذر الوحدة وهي مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية مستقرة أم لا. تستند هذه الاختبارات إلى مفهوم جذر الوحدة، وهو قيمة ثابتة أو عشوائية تساوي (١) في معادلة الانحدار للسلسلة الزمنية. إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، فإنها تميل إلى تغيير الاتجاه مع مرور الوقت. هذا يعني أن السلسلة الزمنية لن تعود إلى قيمتها السابقة بعد حدوث تغيير في الاتجاه. إذا لم تكن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة، فإنها تميل إلى العودة إلى قيمتها السابقة بعد حدوث تغيير في الاتجاه. هذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة. تستخدم هذه الاختبارات جميعها مفهوم جذر الوحدة، ولكن تختلف في كيفية حساب القيمة الحرجة للاختبار. يمكن تفسير نتائج اختبارات جذر الوحدة على النحو الآتي:

١- إذا كانت القيمة الإحصائية للاختبار أكبر من القيمة الحرجة، فإن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة.

٢- إذا كانت القيمة الإحصائية للاختبار أقل من القيمة الحرجة، فإن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة.

يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة لاتخاذ قرارات حول كيفية تحليل المتغيرات. حيث أنه إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فيجب استخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية المختلفة عن تلك المستخدمة للسلسلة الزمنية المستقرة. بالنسبة لاختبار ADF يأخذ الشكل التالي (Dickey and Fuller, 1979):

$$\Delta y_t = \alpha y_t - 1 + \beta t' \delta + \epsilon_t$$

حيث $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ يمكن كتابة الفرضيات الصفرية والبدلية على النحو التالي:

$$H_0: \alpha = 1 \text{ (فرضية العدم: وجود جذر الوحدة)}$$

$$H_1: \alpha < 1 \text{ (فرضية بديلة: عدم وجود جذر الوحدة)}$$

بسبب عدم التوزيع الطبيعي للمتغيرات فإننا نستخدم اختبار Phillips-Perron (PP) Test، اقترح فيليبس وبيرون (١٩٨٨) لطريقة بديلة (غير معيارية). تقوم طريقة PP بتقدير معادلة اختبار DF الغير معزز، وتهذب -نسبة المعامل بحيث لا يؤثر الارتباط التسلسلي على التوزيع المقارب لإحصائية الاختبار. يعتمد اختبار PP على الإحصائية (Phillips. and Perron, 1988):

$$t_{ap} = t_a \left(\frac{\gamma_0}{f_0} \right)^{1/2} - \frac{T(f_0 - \gamma_0)(se(\hat{a}))}{2f_0^{1/2}s}$$

حيث $\hat{a}$ هو التقدير و t_a هي نسبة a من قيمة t_{ap} و $se(\hat{a})$ معامل الخطأ المعياري للتقدير. و f_0 هو ثابت تباين الخطأ.

الجدول (٣) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاختبار	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		ثابت واتجاه	قيمة t	ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	قيمة t	من دون ثابت واتجاه
		قيمة t (الاحتمالية)	قيمة t (الاحتمالية)	قيمة t (الاحتمالية)	قيمة t (الاحتمالية)	قيمة t (الاحتمالية)	قيمة t (الاحتمالية)
EX	Phillips Perron	-4.95 (0.991)	-	-	-	-	-1.86 (0.000)
TB	Phillips Perron	6.005 (0.999)	-	-	-	-	2.24 (0.037)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من الجدول رقم (٣) يشير اختبار جذر الوحدة (Phillips-Perron Test) إلى أن متغير سعر صرف الدولار الأمريكي (EX) غير مستقر في المستوى (Level) ولكنه مستقر عند الفرق الأول (First Difference)، بينما متغير الميزان التجاري (TB) غير مستقر في المستوى ولكنه مستقر عند الفرق الأول لأن قيمتهما الاحتمالية أقل من ٠.٠٥ عند الفرق الأول. يشير ذلك إلى أن كلا المتغيرين يتأثران بعوامل خارجية تؤدي إلى تقلبات غير منتظمة في اتجاهاتهما، وأن تحليل هاتين السلسلتين الزمنية لا يمكن أن يتم بشكل مباشر في المستوى، بل يجب تحويلهما إلى الفرق الأول لضمان دقة تحليل العلاقة بينهما.

تتضمن الخطوة التالية معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات ونطبق سببية جرانجر وهي مفهوم إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية واحدة يمكنها التنبؤ بأخرى. ويستند إلى مبدأ أنه إذا كانت الإشارة (X) يمكن أن توفر أي معلومات ذات دلالة إحصائية حول القيمة المستقبلية لإشارة أخرى (Y)، فسيتم قول (X) لـ Granger-cause (Y). تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة بواسطة كلايف جرانجر في عام ١٩٦٩ ومنذ ذلك الحين تم استخدامه على نطاق واسع في الاقتصاد القياسي وعلم الأعصاب ومجالات أخرى. يكمن الأساس النظري لسببية جرانجر في فكرة القدرة على التنبؤ. إذا كان إدراج القيم السابقة لـ (X) يؤدي إلى تحسين التنبؤ بـ (Y) بالإضافة إلى المعلومات الواردة بالفعل في القيم السابقة لـ (Y) نفسها، فإن (X) يعتبر له تأثير سببي على (Y). يتم اختبار ذلك عادةً في إطار نماذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). في النظام ثنائي المتغير، (Y_t) و (X_{t-i}) عبارة عن سلسلتين زمنيتين ثابتتين (Lütkepohl, 2005) (Granger, 1969). يمكن كتابة نموذج VAR لـ (Y_t) على النحو التالي:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_i X_{t-i} + \epsilon_t$$

هنا، (α) ثابت، و (β) و (γ_i) معاملات، و (p) هو عدد الفترات الزمنية التي تم النظر فيها، و (ε_t) هو مصطلح الخطأ. لاختبار سببية جرانجر من (X) إلى (Y)، قمنا بمقارنة النموذج أعلاه بنموذج مقيد حيث (γ_i) للجميع

- (i). إذا كان النموذج غير المقيد يقلل بشكل كبير من خطأ التنبؤ مقارنة بالنموذج المقيد، فإننا نستنتج أن (X) (Y) Granger-cause. نقوم بتقدير السببية هنا لمعرفة ترتيب اتجاه العلاقة في النموذج:

الجدول (4) نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2002 2021			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause TB	18	170.644	
TB does not Granger Cause EX		3.59154	0.0573

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يشير الجدول (٤) إلى أنّ القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية العدم "سعر الصرف لا يؤثر بشكل غرانجر على الميزان التجاري" تساوي ٠،٠٠٠٠٠، وهو ما يقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية ٠،٠٠٠٥، هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري بشكل سببي. من ناحية أخرى، فإنّ القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية العدم "الميزان التجاري لا يؤثر بشكل غرانجر على سعر الصرف" تساوي ٠،٠٠٠٥٧، وهي أكبر من مستوى المعنوية. هذا يعني أننا لا نستطيع رفض الفرضية العدم، مما يوحي بأنّ الميزان التجاري لا يؤثر على سعر الصرف بشكل سببي. وتؤكد هذه النتائج على أهمية سعر الصرف كعامل مؤثر على الميزان التجاري في سورية، وهذا الأمر له انعكاسات كبيرة على السياسة الاقتصادية التي يجب أن تتبناها الحكومة السورية.

تتضمن المرحلة التحقق من علاقة التكامل المشترك وفق مفهوم غرانجر ونجد:

الجدول (5) التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل حسب غرانجر

Cointegration Test – Engle-Granger			
Specification: TB EX C @TREND @TREND^2			
Cointegrating equation deterministics: C @TREND @TREND^2			
Null hypothesis: Series are not cointegrated			
Automatic lag specification (lag=0 based on Schwarz info criterion, maxlag=3)			
		Value	Prob.*
Engle-Granger tau-statistic		-4.998541	0.0445
Engle-Granger z-statistic		-22.27968	0.0380

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يشير الجدول (٥) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) باستخدام طريقة إنجل غرانجر (Engle-Granger) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف (EX) والميزان التجاري (TB) في سورية. وتُظهر نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية العدم "لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين" تساوي ٠،٠٠٤٤٥ و ٠،٠٠٣٨٠ لإحصائيتي tau و z على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية ٠،٠٠٠٥، وبالتالي، نرفض الفرضية العدم ونستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري في سورية. هذا يعني أن سعر الصرف والميزان التجاري يتحركان معاً على المدى الطويل، ويتم توازن هذه العلاقة مع مرور الوقت. وتُشير هذه النتيجة إلى أن تغييرات سعر الصرف لا تؤثر فقط على الميزان التجاري في المدى القصير، بل أن لها تأثيراً مُستمراً على المدى الطويل. تتضمن المرحلة التالية تقدير

العلاقة بين المتغيرين مع إضافة اتجاهات تربيعية الى العلاقة بسبب التغيرات الكبيرة في المتغيرين كما وجدنا في الشكل (١). بعد التحقق من وجود متجه للتكامل المشترك للمعادلة الرئيسية لدينا، نقوم بحساب معادلة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال نموذج غرانجر، وهو طريقة قياس اقتصادي تم تطويرها لتوفير مقدرات فعالة واختبارات إحصائية للانحدارات المشتركة. تم تقديمه من قبل (Granger, 2004) يعالج النموذج القيود النظرية الكلاسيكية في الانحدارات المشتركة (عدم الاستقرار في المستوى)، خاصة عند التعامل مع العمليات المتكاملة. ويتضمن تحويل البيانات باستخدام المكونات الثابتة في نماذج التكامل. يتم صياغة الانحدار المشترك في نموذج غرانجر على النحو التالي (Meuriot, 2015):

$$y_{t-i} = \alpha + \beta X_{t-i} + \epsilon_{t-i}$$

حيث y هو المتغير التابع، β متجه معاملات التكامل، X المتغيرات المستقلة مبطنّة بالدرجة المناسبة والتي تحقق أقل أخطاء في النموذج. يوفر نموذج غرانجر إطارًا للاستدلال الإحصائي على المتجهات المشتركة، ويسمح باختبارات كاي تربيع للفرضيات المتعلقة بالعلاقات المشتركة.

يُعد هذا التقدم كبيرًا في مجال القياس الاقتصادي، حيث يوفر طريقة قوية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المشتركة (Babarinde & Abdulmajeed, 2020) نعمل على تقدير النموذج ونجد:

الجدول (٦) تقدير معادلة التكامل المشترك حسب غرانجر

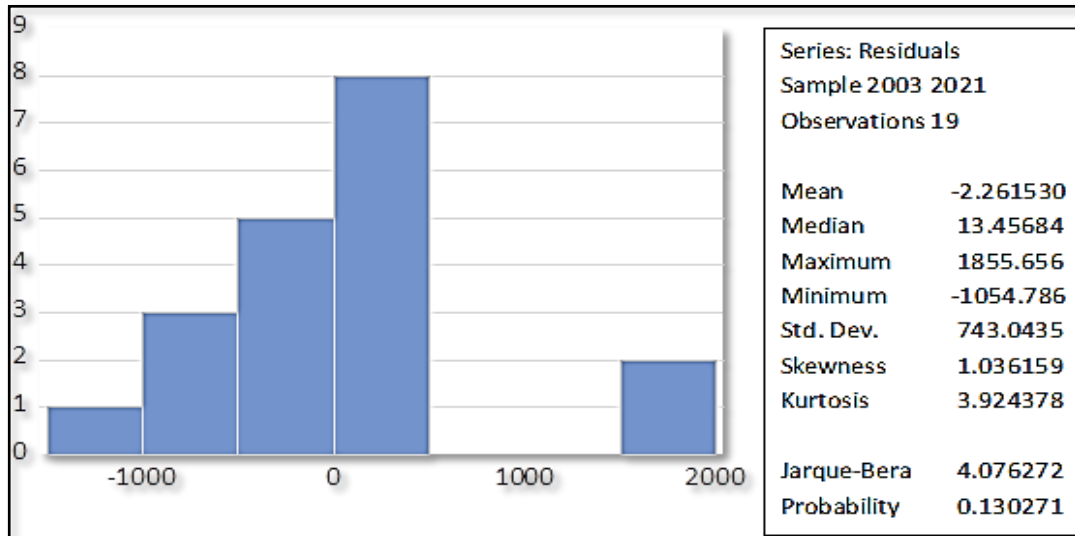
Dependent Variable: TB				
Method: Granger Cointegrating Regression (GCR)				
Date: 07/02/24 Time: 19:09				
Sample (adjusted): 2003 2021				
Included observations: 19 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C @TREND @TREND^2				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-6.489668	1.329349	-4.881838	0.0002
C	542.2295	265.6134	2.041424	0.0592
@TREND	-202.7777	68.94878	-2.940991	0.0101
@TREND^2	15.87636	5.792227	2.740978	0.0152
R-squared	0.874574	Mean dependent var		-1334.513
Adjusted R-squared	0.849489	S.D. dependent var		2127.766
S.E. of regression	825.4822	Sum squared resid		10221314
Long-run variance	119259.9			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من الجدول رقم (٦) تُظهر نتائج نموذج التكامل المشترك حسب غرانجر وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير EX و TB، حيث يُشير المعامل -٦.٤٨٩٦٦٨ إلى أن زيادة متغير EX تُسبب انخفاضًا في TB. هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية، حيث أن مستوى الدلالة (٠.٠٠٠٢). إضافة إلى ذلك، يُظهر النموذج أن هناك تأثير ثابت للثابت على TB، لكن تأثيره ضعيف (مستوى الدلالة ٠.٠٥٩٢)، بينما يُشير معامل الاتجاه الخطي -٢٠٢.٧٧٧٧ إلى

أن هناك تأثير سلبي للاتجاه الخطي على TB مع دلالة إحصائية (مستوى الدلالة ٠.٠١٠١). وأخيراً، يُظهر معامل الاتجاه التربيعي ١٥.٨٧٦٣٦ أن هناك تأثير إيجابي للاتجاه التربيعي على TB مع دلالة إحصائية (مستوى الدلالة ٠.٠١٥٢). يشير قيمة R-squared التي تبلغ ٠.٨٧٤٥٧٤ إلى أن المتغيرات المستقلة تُفسر ٨٧.٤٦% من التباين في TB، في حين أن Adjusted R-squared التي تبلغ ٠.٨٤٩٤٨٩ تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تُفسر ٨٤.٩٥% من التباين في TB بعد مراعاة عدد المتغيرات في النموذج. وللتحقق من موثوقية النتائج نتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

الجدول (٧) التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نجد أن الشكل يأخذ التوزيع الطبيعي وتدعم ذلك القيمة الاحتمالية لإحصائية جارك بير (0.130) وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وبالتالي تتوزع البواقي طبيعياً. نختبر الارتباط الذاتي للبواقي ونجد أن:

الجدول (٨) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Sample (adjusted): 2003 2021						
Included observations: 19 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.421	0.421	3.9235	0.048
		2	-0.116	-0.357	4.2419	0.120
		3	-0.131	0.119	4.6690	0.198
		4	-0.005	-0.035	4.6698	0.323
		5	0.053	0.042	4.7497	0.447
		6	-0.138	-0.251	5.3369	0.501
		7	-0.216	0.004	6.8873	0.441

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

توضح نتائج دالة الارتباط الذاتي عدم معنوية معاملات الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي، حيث أن قيمتها الاحتمالية أكبر من ٠.٠٥، وبالتالي نقبل الفرضية العدم أي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي، نقدر اختبار الاستقرار للبواقي ونجد:

الجدول (٩) اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: RESIDGRANGER has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic			-2.604377	0.0137
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

توضح النتائج في الجدول (٩) أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى ٠.٠٠٥، وبالتالي البواقي مستقرة في المستوى ويمكن اعتماد نتائج النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

- ١- تُظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أن سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري بشكل سببي، بينما لا يؤثر الميزان التجاري على سعر الصرف.
- ٢- تُشير نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري، هذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف يُسبب عجزاً في الميزان التجاري، والعكس صحيح. حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى انخفاض تكلفة الواردات، مما يُحفز الاستيرادات ويُؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.
- ٣- تُظهر نتائج نموذج غرانجر معاملاً سلبياً ودالاً إحصائياً بين سعر الصرف والميزان التجاري، مما يؤكد العلاقة السلبية بينهما، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يُعزز الاستيرادات ويُقلل من الصادرات، مما يُؤدي إلى عجز في الميزان التجاري.
- ٤- يوضح نموذج غرانجر تأثير الاتجاه الخطي والتربيعي على الميزان التجاري، مما يشير إلى أن العجز في الميزان التجاري يزداد مع مرور الوقت بسبب وجود مشكلة هيكلية في الاقتصاد السوري.

ب- التوصيات:

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية ومتبادلة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد السوري، هذه العلاقة تتميز بكونها طويلة الأجل وذات تأثير سلبى، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. بناءً على هذه النتائج، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:
- أ- إتباع سياسة نقدية حذرة، وذلك من خلال:

- ١- تثبيت سعر الصرف: قد يكون من المفيد تثبيت سعر الصرف أو اتباع سياسة إدارة سعر الصرف من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف التي تؤثر سلباً على الميزان التجاري.
- ٢- التدخل في سوق الصرف: يمكن للمصرف المركزي التدخل في سوق الصرف لشراء أو بيع العملة الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف.
- ٣- سياسة نقدية تقييدية: في حالة وجود ضغوط تضخمية، يمكن للمصرف المركزي اتباع سياسة نقدية تقييدية لرفع أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى تقليل الطلب على الواردات وتقليل الضغط على الميزان التجاري.

ب- اتباع سياسات تحفيز الصادرات، وذلك من خلال:

- ١- تقديم حوافز للصادرات: يمكن تقديم حوافز مالية وغير مالية للمنتجين المحليين لتشجيعهم على زيادة صادراتهم.
- ٢- تطوير البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية للصادرات، مثل الموانئ والمطارات، لتسهيل عملية التصدير.
- ٣- تدريب القوى العاملة: الاستثمار في تدريب القوى العاملة على المهارات اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الخارجية.

ج- اتباع سياسات تنوع الصادرات، وذلك من خلال:

- ١- التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والمعرفة، والتي يمكن أن تساهم في زيادة الصادرات وتنوع القاعدة الإنتاجية.
- ٢- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تساهم في زيادة الصادرات.

د- اتباع سياسات لمعالجة المشاكل الهيكلية، وذلك من خلال:

- ١- إصلاح القطاع العام: إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام لتحسين الكفاءة والإنتاجية.
- ٢- تحسين بيئة الأعمال: تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار.
- ٣- مكافحة الفساد: مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاع العام.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- ١- أحمد، صلاح محمد إبراهيم (٢٠٢١). أثر عدم استقرار سعر الصرف في ميزان المدفوعات: دراسة السودان خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠١٧، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ٥ (١٩)، ١-١٨.
- ٢- إسماعيل، بن قانة (٢٠١٣). سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة ١٩٨٨-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ٣- آل شبيب، دريد كامل (٢٠١١). المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٤- البشير، عبد المنعم نور الجليل (٢٠١٥). تحسين مؤشرات القطاع الخارجي، دراسة بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.
- ٥- جمال، زدون؛ محمد، علي دحمان؛ ونسرين، بن ديمة (٢٠١٩). أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ٣/٢ ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ٦- الحسني، عرفان نقي (٢٠٠٢). التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ٧- حسين، حسن (٢٠٠٢). التجارة العربية البيئية وإمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
 - ٨- علي، فؤاد محمود (٢٠٢٠). أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
 - ٩- قدي، عبد المجيد (٢٠٠٥). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر.
 - ١٠- محمود، حبيب؛ شعبان، جعفر (٢٠١٦). دور الإصلاح الاقتصادي في التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة جامعة البعث، المجلد (٣٨)، العدد (١٦)، ٤٣-١١.
 - ١١- هرمز، نور الدين؛ قابلي، ابتهاج (٢٠١٤). دراسة تحليلية لتطور الصادرات السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٦)، العدد الثالث، ٢٠١٤، ٣٠-٩.
 - ١٢- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١، دمشق، سورية.
- ب- المراجع الأجنبية:

- 13- Upadhyaya, K.P.; Dhakal, D.; Mixon, Jr, F.G. (2020). *Exchange Rate Volatility and Exports Some New Estimates from the Asean -5*, The Journal of Developing Areas, Volume 54, Number 1, 65-73.
- 14- Irimiya, S.R.E; Patricia, A.; Victor At, O. (2023). *The Effect of Exchange Rate Fluctuations on Balance of Payments in Nigeria*. African Journal of Management and Business Research, Vol. 10, No. 1, 34-46.
- 15- Mallick, Lingaraj, Smruti Ranjan Behera, and Mita Bhattacharya (2024). Impact of Exchange Rate on Trade Balance of India: Evidence from Threshold Cointegration with Asymmetric Error Correction Approach." Foreign Trade Review 59.2., 279-308.
- 16- Okaro, C.S.O. (2017). *Currency Devaluation and Nigerian Economic Growth (2000-2015)*. Available at SSRN2938713.
- 17- Onyia, C. C, & Aniekwe, E. O. (2022). *Responsiveness Of Macroeconomic Variables to Currency Devaluation in Nigeria*.
- 18- Central Bank of Syria website: <http://cb.gov.sy/>
- 19- Central Bureau of Statistics website: <http://www.cbssyr.sy/>
- 20- Damascus Stock Exchange <http://www.dse.gov.sy/index/>
- 21- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981). *Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root*, Econometrica, 49, 1057-1072.
- 22- Dickey, D. A., and W. A. Fuller. (1979). *Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root*, Journal of the American Statistical Association, 74, 427-431.
- 23- Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). *Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing*. Econometrica: journal of the Econometric Society, 251-276.
- 24- Granger, C. W. J. (2004). *Time series analysis, cointegration, and applications*. American Economic Review, 94(3), 421-425.
- 25- Granger, C. W. J. (1969). *Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods*. Econometrica, 37(3), 424-438.
- 26- Meurion 1, V. (2015). *The concept of cointegration: the decisive meeting between Hendry and Granger (1975)*. Cahiers d'économie politique, (1), 91-118.
- 27- Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). *Testing for a unit root in time series regression*. Biometrika, 75 (3), 335-346.